الأمم المتحدة

A/C.2/71/SR.13

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون

Distr.: General
8 November 2016
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيدة نيبوميسي ..... (جمهورية مولدوفا)

المحتويات

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

(أ) تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit، (srcorrections@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

16-17965 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

نظرا لغياب السيد دجاني (إندونيسيا)، ترأست الجلسة السيدة نيبوميسي (جمهورية مولدوفا)، نائبة رئيس اللجنة.

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠:٠٥.

البند ٢٣ من جدول الأعمال: القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى (A/71/173)

(أ) **تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)** (A/71/181)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية** (A/71/264)

١ - **السيدة وينيان يانغ** (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): عرضت تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/71/181)، وقالت إن التقرير استعرض التقدم الذي أحرزته البلدان للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وما أحرزته منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ أهداف العقد، ودرس التحديات الباقية وقدم عددا من التوصيات الرئيسية لتنظر فيها الجمعية العامة.

٢ - وأشارت إلى أنه بينما انخفض الفقر المدقع والجوع في جميع المناطق، فلا تزال هناك تحديات كبيرة بلغت مستويات غير مقبولة في أفريقيا وأقل البلدان نموا؛ وهناك في الوقت نفسه زيادة في الفقر النسبي في البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في أوروبا. ويسلط التقرير الضوء على التقدم الكبير المحرز في جميع أنحاء العالم نحو توفير التعليم للجميع، وزيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الجيدة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وتوسيع نطاق التغطية بالحماية الاجتماعية. وبما أن البلدان تواجه عددا من التحديات في توفير العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، حدد التقرير عددا من أولويات السياسات من أجل القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل. واختتمت قائلة إن التقرير يقدم استعراضا لتنفيذ منظومة الأمم المتحدة للعقد، استنادا إلى المشاورات التي أجريت مع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، وكذلك مع اللجان الإقليمية.

٣ - **السيد غيلابرت** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو): عرض تقرير المدير العام لليونيدو (A/71/264)، فقال إن أهمية التنمية الصناعية بوصفها محركا للنمو الاقتصادي تحظى حاليا باعتراف الجميع، ويجري تناولها مباشرةً من خلال الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وبشكل غير مباشر من خلال الأهداف ١ و ٨ و ١٢ و ١٣ و ١٧.

٤ - وأشار إلى أن القسم الأول من التقرير يبرز الاتجاهات الحديثة في التنمية الصناعية بدراسة قياسات القيمة المضافة للتصنيع على الصعيد العالمي، وكذلك الصادرات المصنعة، والتكنولوجيا، وأثر الصناعة على العمالة. وشهد الإنتاج الصناعي تطورا سريعا في الاقتصادات الصاعدة نظرا لانتقال كثير من الشركات للاستفادة من تكاليف الإنتاج المنخفضة والأسواق المتنامية. وأدى تعزيز التصدير والاستثمار دوراً مهيمنا في النمو الطويل الأجل عن طريق تهيئة حلقة مثمرة للاستثمار والابتكار والحد من الفقر. واتجهت اليد العاملة الأفريقية إلى الانتقال من الزراعة إلى الخدمات؛ ورغم أن الخدمات حققت إنتاجية أعلى بكثير من الزراعة، فإن مكاسب الإنتاجية ظلت محدودة جداً على مدى الوقت. وتواصل التكنولوجيا أداء دور رئيسي في التنمية الصناعية.

٥ - وتطرق إلى القسم الثاني، فقال إن التقرير يصف الترابط القائم بين الأهداف المختلفة التي تتناول التنمية الصناعية. وأشار إلى أن التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة لها آثار مباشرة وغير مباشرة على جميع الأهداف

الأخرى، بما في ذلك الهدف ١٧ المتعلق بالشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

٦ - وأضاف أن الأولويات الرئيسية لمنظمة اليونيدو تشمل: تحقيق الرخاء المشترك، وخاصة من خلال تنمية الصناعات الزراعية، وتمكين النساء والشباب في مجال الأنشطة الإنتاجية، وتحقيق الأمن البشري في حالات ما بعد الأزمات؛ والنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبناء القدرات التجارية، والتكنولوجيا والاستثمار؛ وصون البيئة من خلال تعزيز الطاقات المتجددة والنظيفة، والمدن الذكية وتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف المختلفة المتعلقة بالبيئة. وجرى العمل على تحقيق هذه الأولويات عن طريق أربعة مجالات من أنشطة اليونيدو هي: التعاون التقني، والبحوث والتحليلات وإسداء المشورة في مجال السياسات الصناعية، ووظائف وضع المعايير، وإقامة الشراكات في مجال نقل المعرفة. وتضطلع المنظمة أيضاً بأنشطة شاملة في مجالات الإحصاءات الصناعية ووضع المعايير وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وستكون مواصلة تطوير الشراكات مهمة لليونيدو؛ ولذلك فقد نظمت ثلاثة منتديات عالمية بشأن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧ - ومضى قائلا إنه في الوقت الذي تواصَل فيه العمل عن كثب مع منظومة الأمم المتحدة، وخاصة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، كفلت اليونيدو أن تتواءم دوراتها للتخطيط الاستراتيجي مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

٨ - **السيد رحمان** (منظمة السياحة العالمية): عرض تقرير الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية عن تشجيع السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، من أجل القضاء على الفقر وحماية البيئة (A/71/173)، وقال إن ٣٣ من الدول الأعضاء والأقاليم ردت على الاستبيان الذي وزعته منظمة السياحة العالمية؛ وتعتبر الردود الواردة كافية من حيث تمثيل المناطق الجغرافية ومن حيث مستويات التنمية.

٩ - وأشار إلى أن تنمية السياحة كانت متسقة في جميع أنحاء العالم، ونمت فوق المتوسط للسنة السادسة على التوالي بالرغم من الانتعاش الاقتصادي البطيء والمتفاوت، والمخاوف الصحية، وارتفاع التحديات الجغرافية السياسية. وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد الأشخاص الذين طافوا العالم رقما قياسيا بلغ ١,١٨٦ بليون شخص، أو ما يزيد بما عدده ٥٠ مليون شخص عن السنة السابقة. وتشير التقديرات إلى أنه بحلول عام ٢٠٣٠، سيصل عدد السياح الدوليين إلى ١,٨ بليون شخص. وأصبحت السياحة لذلك أحد القطاعات الرائدة للاقتصاد العالمي، وتعزى إليها نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم. وتتوقع منظمة السياحة العالمية أن ينمو في عام ٢٠١٦ عدد السياح الوافدين الدوليين بين ٣,٥ في المائة و ٤,٥ في المائة، ومن المتوقع أن يكون النمو الأقوى في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ والأمريكتين وأوروبا، بهذا الترتيب. واختتم كلمته قائلا إن السياحة هي القوة التحويلية التي تسهم في الركائز الثلاث للتنمية المستدامة: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولديها القدرة على تهيئة فرص للعمل والمساعدة في القضاء على الفقر.

١٠ - **السيد إيزيرارن** (المغرب): قال إن تقرير منظمة السياحة العالمية يظهر أهمية الدور الذي اضطلعت به السياحة المستدامة، بما في ذلك السياحة البيئية، حتى الآن في تحقيق التنمية المستدامة، وخاصة القضاء على الفقر، بطريقة متكاملة وشاملة، مع القيام أيضا بتمكين المرأة، ولا سيما في المناطق الريفية. وطلب مزيدا من المعلومات عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يمكن أيضا أن يؤدي دورا في تعزيز

السياحة المستدامة والسياحة البيئية؛ والقياسات والبيانات، التي تمثل وسيلة لتحديد كيفية إسهام السياحة في التنمية المستدامة.

١١ - **السيد رحمان** (منظمة السياحة العالمية): قال إن منظمة السياحة العالمية تركز على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذلك المجالات الشاملة الأخرى من قبيل تمكين المرأة. وتقدر المنظمة كثيرا التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وعكفت مؤخرا على إجراء مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لمواصلة تطوير هذا التعاون في سياق السياحة المستدامة. وفيما يتعلق بقياس البيانات، وهي مسألة بالغة الأهمية من أجل تعزيز الاستدامة في قطاع السياحة بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن منظمة السياحة العالمية ما برحت تقدم الدعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لجمع البيانات وتحليلها واستخدامها. فالمزيد من البيانات يعني تحسين صياغة السياسات وتقييمات الأثر للسياحة المستدامة.

١٢ - **السيدة نايومتاي** (تايلند): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وعلى الرغم من عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر، فإن كثيرا من الدول الأعضاء في المجموعة لا تزال منكوبة بالفقر: فقد ازداد بالفعل عدد الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة في اليوم، وتزايدت مستويات عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. ولذلك فإن من المهم للغاية تقييم ومتابعة تنفيذ العقد عن طريق تعزيز التنسيق والاتساق والتآزر وتحديد الطريق إلى الأمام. ويجب مضاعفة الجهود الجماعية باطراد، وخاصة من خلال إعلان عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (٢٠١٨-٢٠٢٨)، الرامية إلى سد الفجوة بين سياسات البلدان وقدراتها على تحقيق الهدف النهائي.

١٣ - وأكدت على ضرورة الاعتراف بمختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان النامية، وخاصة البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي. ويجب تمكين حكومات البلدان النامية من وضع استراتيجياتها الإنمائية وأدوات السياسة العامة، بما يتماشى مع أولوياتها وظروفها الوطنية. والدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين أمر بالغ الأهمية من أجل تحفيز التغييرات الهيكلية من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية محورها البشر تعزز النمو الشامل، وتهيئة الوظائف، والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية الأساسية، وإنشاء شبكة للأمان الاجتماعي وتمكين المرأة.

١٤ - وأشارت إلى أنه يجب، بناء على الدروس المستفادة خلال تنفيذ العقد والأهداف الإنمائية للألفية، العمل على تحسين البيانات ونظم الرصد، وتسخير الشراكات وتعزيز التبادل العالمي للأفكار من أجل القضاء على الفقر وتهيئة فرص العمل اللائق. ودعت منظومة الأمم المتحدة، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، إلى وضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي.

١٥ - وأوضحت إنه نظرا لأن توفير وتعبئة موارد كافية ويمكن التنبؤ بها لا يزال يشكل أحد التحديات الرئيسية للبلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن وسائل التمويل المبينة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر

الدولي الثالث لتمويل التنمية تتسم بأهمية كبيرة، ومن الأهمية بمكان الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. فتهيئة بيئة دولية تمكينية يمكن أن يتحقق من خلال توفير موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيا بشروط تساهلية وتفضيلية، وبناء القدرات، واتباع سياسات تجارية مشجعة للتنمية، فضلا عن مشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة وفعالة في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

١٦ - وأضافت أن التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة هي جزء أساسي من استراتيجية شاملة لإحداث تحول اقتصادي هيكلي يهدف إلى القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي المطرد، فضلا عن تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ولما كانت اليونيدو جهة هامة لتقديم الخدمات المتخصصة من أجل تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، بما في ذلك بناء القدرات الإنتاجية، فإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تدعوها إلى تنظيم حوارات عالمية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بهدف تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. بيد أنها أعربت عن بالغ القلق إزاء استمرار انسحاب البلدان المتقدمة من اليونيدو، ودعت جميع البلدان إلى العودة أو المحافظة على عضويتها في تلك المنظمة.

١٧ - **السيدة يونغ** (بليز): تكلمت بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، فقالت إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (A/71/181) سرد قصة مألوفة للغاية عن نمو عالمي متفاوت ومتباين إقليميا. وتواجه منطقة البحر الكاريبي تحديا متميزا بين البلدان النامية، لأن الفقر بالمقاييس التقليدية، وكذلك تزايد الفقر المتعدد الأبعاد، قائمان جنبا إلى جنب مع استمرار انخفاض النمو والتآكل الأولي في مكاسب التنمية البشرية. وفي دول الجماعة الكاريبية، يؤثر الفقر بشكل غير متناسب على الشباب، والنساء، وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، وصغار المزارعين، والعمال غير المهرة، والشعوب الأصلية، والأسر المعيشية الوحيدة الوالد، والأسر الكبيرة؛ وهي ظاهرة ريفية في الغالب، مع جيوب للفقر في المجتمعات الحضرية والمجتمعات في الأحياء الفقيرة في المدن نتيجة للهجرة الداخلية.

١٨ - وأشارت إلى أنه على المستوى الكلي، تشمل محددات الفقر انخفاض معدلات النمو، وعدم الإنصاف في توزيع الدخل، وانخفاض الإنتاجية، وانعدام القدرة التنافسية في القطاعات الإنتاجية، وعدم فعالية السياسات الاقتصادية والاجتماعية، والصدمات الخارجية، ومحدودية رأس المال البشري. وعلى المستوى الجزئي، تشمل المحددات العمالة الناقصة أو البطالة، وانخفاض مستويات التعليم، وضعف الصحة، وعدم المساواة الإثنية وبين الجنسين والإقصاء الاجتماعي. واعتمدت منطقة الجماعة الكاريبية عددا من الخطط الاستراتيجية المتعددة الأبعاد، تهدف إلى معالجة الفقر على مستويات الدولة والأسرة والفرد، تتناول المحددات على الصعيدين الكلي والجزئي.

١٩ - وأردفت قائلة إن دول الجماعة الكاريبية تدرك مع ذلك أوجه قصورها، في ضوء جغرافيتها وحجمها، وقيود قدراتها، والاقتصادات المفتوحة التي تعتمد على التجارة. وكحزر صغيرة ومنخفضة، فإنها تعاني بشكل غير متناسب من آثار تغير المناخ؛ وفي بعض الأحيان، كانت قدرتها محدودة لدرجة لا تمكنها حتى من استيعاب المساعدة التي هي في أمس الحاجة إليها. وبينما تتحمل دول الجماعية الكاريبية عبء تغير المناخ الناجم عن الإجراءات الصناعية التي اتخذتها البلدان الأخرى، فإنها تتحمل أيضا الآثار الضارة لسياسات اقتصادية ومالية لم توافق عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن اتجاه إزالة المخاطر المتبع في القطاع المالي يهدد بقاءها.

٢٠ - وأضافت أن خطة ٢٠٣٠ وغيرها من الالتزامات المتفق عليها دوليا توفر مجموعة جديدة من الأدوات القوية للعدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك نهجا متعدد الأبعاد للقضاء على الفقر. ويجب أيضا أن يكون النهج عالميا ومنسقا ومتكاملا ومتسقا على جميع المستويات. ويقتضي التحدي الذي يواجه التنفيذ مواءمة الخطط الوطنية مع خطة ٢٠٣٠؛ وقدرا كافيا من التمويل ووسائل التنفيذ الأخرى؛ والتزاما من جميع البلدان وأصحاب المصلحة والمؤسسات بالتحقيق العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

٢١ - ومضت قائلة بما أن العديد من السياسات العالمية تمثل عقبات تعترض التنمية المستدامة لدول الجماعة الكاريبية، فقد حددت الجماعة أربعة مجالات تزيد فيها الاتساق بين المستويين الوطني والدولي هي: التعاون الضريبي، وتعميم الخدمات المالية، والقدرة على تحمل الديون، والسياسات المتعلقة بتغير المناخ وتمويلها.

٢٢ - وأشارت إلى أن السنة النهائية من العقد تتيح فرصة للأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى لتقديم حجج قوية ضد اتجاه تخفيف المخاطر السائد في القطاع المصرفي الدولي؛ وتعزيز التعاون الحكومي الدولي بشأن المسائل الضريبية؛ وتنقيح المقاييس المستخدمة لتقييم التنمية؛ وإعادة تقييم النهج المتعدد الأطراف إزاء القدرة على تحمل الديون من أجل تمكين البلدان المثقلة بالديون ذات القدرة المحدودة على تعبئة موارد محلية من الحصول على الدعم اللازم. ويمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام في حفز الزخم اللازم لاتخاذ إجراءات لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ، وينبغي أن تدعم أيضا جهود التخفيف من آثار تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والفقر ليس أحادي البعد؛ ويمتلك المجتمع الدولي الآن أدوات جديدة يمكن أن تكفل، إذا طُبِقَت بصورة فعالة، توزيع فوائد العولمة بالتساوي، وعدم معاناة أي شخص أو بلد من فقر في الفرص.

٢٣ - **السيد كورتوريل** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إنه وفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ''المشهد الاجتماعي لأمريكا اللاتينية لعام ٢٠١٥''، يعيش نحو ١٧٥ مليون شخص في تلك المنطقة في فقر، بينما يعيش ٧٥ مليون آخرون في فقر مدقع. ورغم أن المنطقة حققت معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وارتقت عدة بلدان إلى مستوى البلدان ذات الدخل المتوسط، فلا تزال هناك ثغرات وفوارق كبيرة بين البلدان وداخلها على حد سواء.

٢٤ - وأشار إلى أن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في الثغرات التكنولوجية. وثمة حاجة ماسة إلى نشر ونقل الابتكارات والتكنولوجيات الجديدة، وخاصة التكنولوجيات السليمة بيئيا، بشروط ملائمة، تشمل شروطا تساهلية وتفضيلية.

٢٥ - وكرر تأكيد التزام جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالهدف الشامل للقضاء على الفقر، وشدد على الحاجة إلى بيئة اقتصادية دولية تمكينية مع نظم يدعم بعضها بعضا في المجالات التجارية والنقدية والمالية وإلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية العالمية. ومن المهم أن يحترم كل بلد الحيز السياساتي والقيادي وكذلك الحق السيادي للدول في تحديد الاستخدام الملائم لمواردها الطبيعية وإدارتها، الأمر الذي يوفر دعما هاما للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والرفاه.

٢٦ - وأشار إلى أنه ينبغي تناول التنمية المستدامة من منظور متكامل وكلي. فالنُهُج المجزأة لتشخيص الفقر والحد منه، فضلا عن إيلاء الأولوية لجوانب معينة من التنمية

واستبعاد جوانب أخرى، تشوِّه الوضع الحقيقي، خاصة للبلدان المتوسطة الدخل. وتُبَيِّن خطة عمل أديس أبابا بوضوح أن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل التساهلي لا تزال ضرورية بالنسبة لبعض البلدان المتوسطة الدخل. وتدعو جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى وضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة، تتجاوز نصيب الفرد من الدخل القومي. وينبغي لهذه المؤشرات أن تقر بالفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وأن تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للناتج المحلي، وكذلك الثغرات الهيكلية على جميع المستويات.

٢٧ - ومضى يقول إنه لن يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون إدماج الفئات المستضعفة مثل أبناء الشعوب الأصلية وغيرهم من السكان القبليين، والأشخاص من أصل أفريقي، والنساء، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والأطفال، والمراهقين. ويعتبر الإنصاف والإدماج الاجتماعي والمالي والحصول على الائتمان العادل أساسيا لضمان الوصول عموما إلى العدالة، ومشاركة المواطنين والعيش الكريم للجميع. ولن يكون ممكنا تحقيق التنمية المستدامة بدون مساواة حقيقية بين الرجل والمرأة. وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والاتفاقات الدولية الأخرى يجب أن يكون محوره الإنسان، وأن يكون قائما على حقوق الإنسان، وأن يكون ذا منظور جنساني شامل.

٢٨ - وأضاف أن البيانات العالية الجودة والموثوقة والمصنفة والتي يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب تشكل مدخلا أساسيا لاتخاذ قرارات شفافة ووضع سياسات على جميع المستويات. وتؤكد جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد الدور الرئيسي لمتابعة واستعراض وتعزيز أنظمة البيانات الوطنية والإقليمية. فمن شأن توافر بيانات مصنفة على أساس الدخل، ونوع الجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والحالة من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي والخصائص الأخرى ذات الصلة أن يزيد إبراز التفاوتات الاجتماعية والإقليمية. وتدعو الجماعة إلى إقامة تعاون دولي وتعزيز القدرات الوطنية لهذا الغرض.

٢٩ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): تكلم باسم مجموعة أقل البلدان نموا، فقال إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧) (A/71/181) يتيح معرفة أعمق بالتحديات التي ما زالت تعرقل جهود القضاء على الفقر. وعلى الرغم من أن المستوى العام للفقر المدقع في أقل البلدان نموا قد انخفض، فإن التقدم كان متفاوتا للغاية. ولا تزال أقل البلدان نموا هي الأكثر تضررا من النزاعات وتغير المناخ والمرض والصدمات الاقتصادية، ولم تتمكن من تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المثير للقلق بشكل خاص أن نحو ٢٤ مليون طفل في سن الدراسة الابتدائية في أقل البلدان نموا غير منتظمين بالمدرسة.

٣٠ - وأشار إلى أن البلدان لكي تخرج من وضع أقل البلدان نموا، فإنها يتعين عليها أن تستثمر في القطاعات الزراعية والصناعية. ويتعين عليها أيضا أن تولي اهتماما خاصا للنساء والشباب. وينبغي أن يكون القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنمو، لكن التدخلات المتسقة في مجال السياسات يمكن أن تساعد في تعزيز المساواة، وتحقيق الأمن الغذائي، وإيجاد فرص العمل، وزيادة الدخل. وبينما يقع عبء التنمية في المقام الأول على عاتق أقل البلدان نموا نفسها، فمن الممكن أن يكون تعزيز الدعم العالمي - بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر وإتاحة الوصول إلى الأسواق دون فرض رسوم جمركية أو تقرير حصص - أمرا مفيدا في النهوض بالتنمية والحد

من الفقر. وأعرب عن ترحيبه بالتزام المجتمع الدولي بالتعجيل بتشغيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا.

٣١ - وأضاف أنه أقيمت علاقات تآزر واعدة بين خطة ٢٠٣٠ وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وحث الشركاء في التنمية ومنظومة الأمم المتحدة على الامتثال لأحكام خطة عمل أديس أبابا. فأقل البلدان نموا في حاجة إلى دعم إضافي ويمكن التنبؤ به من المجتمع الدولي من أجل التصدي لآثار تغير المناخ والكوارث، وتُعَلِق أهمية كبيرة على تنفيذ اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ودعا أيضا المجتمع الدولي إلى تأمين الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة لمساعدة أقل البلدان نموا على جني فوائد الهجرة كأداة تمكينية لتحقيق التنمية.

٣٢ - ومضى قائلا إن كثيرا من أقل البلدان نموا لديها اقتصادات تعتمد اعتمادا كبيرا على تصدير سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأساسية الأولية. وهذه البلدان تلزمها مساعدة بالتمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا من أجل تنويع وتحقيق التصنيع المستدام على نحو ما دعا إليه الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن ترتكز الشراكات بين أقل البلدان نموا ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) على الملكية والقيادة الوطنيتين. وينبغي الاستعانة بالدروس المستفادة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتخليص العالم من الفقر.

٣٣ - **السيد توي** (كمبوديا): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن خطة العمل المشتركة بين الرابطة والأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ التي اعتمدها مؤتمر القمة المشترك بين الرابطة والأمم المتحدة المعقود في فينتيان في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ أكدت كلا من خطة ٢٠٣٠ والرؤية المشتركة لجماعة الرابطة لعام ٢٠٢٥. وفي اجتماع مع الأمين العام عقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، شدد وزراء خارجية الرابطة على الحاجة إلى نهج كلي للتنمية المستدامة يوازن بين ركائزها الثلاث ويحدد المجالات ذات الأولوية التي يمكن فيها تعزيز التكامل. وفي منطقة جنوب شرق آسيا، وضعت الرابطة عددا من النهج المتكاملة الشاملة لعدة قطاعات من أجل الحد من الفجوة الإنمائية، وتمكين المجتمعات المحلية، وإشراك أصحاب المصلحة.

٣٤ - وأشار إلى أن القضاء على الفقر يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الريفية. وتركز خطة العمل الإطارية للتنمية الريفية والقضاء على الفقر (٢٠١١-٢٠١٥) لرابطة أمم جنوب شرق آسيا على التعاون الشامل لعدة قطاعات من أجل تحقيق تقارب بين التنمية الريفية ومبادرات القضاء على الفقر على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. ويشجع نهج 'الرابطة في خدمة الرابطة' تبادل أفضل الممارسات. ويجري النهوض بتمكين المجتمعات المحلية من خلال التمويل البالغ الصغر، والأعمال الحرة، واستراتيجيات تمكين المرأة، وكذلك تعزيز الزراعة المحلية ومصائد الأسماك وتطوير تقنيات الزراعة والمهارات المهنية. وأنشئ منتدى الرابطة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية للتنمية الريفية والقضاء على الفقر بوصفه منبرا للقطاع الخاص وأصحاب المصلحة في المجتمع المدني لتشاطر المعلومات وتبادل الآراء.

٣٥ - وأضاف أن أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل لا تزال بحاجة إلى مساعدة من البلدان المتقدمة في القضاء على الفقر. ودعا البلدان المتقدمة النمو إلى أن تلبي أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية بتكريس نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتقديم المساعدة

إلى البلدان النامية، وبين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا. وشدد أيضا على أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كعنصر مكمل للتعاون بين الشمال والجنوب.

٣٦ - **السيدة ناتيفيداد** (الفلبين): قالت إن تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (A/71/181) أبرز دور النمو الشامل والعمل اللائق في الحد من الفقر وتعزيز التنمية. وتتوخى الخطة الاقتصادية لحكومة بلدها تحقيق انخفاض بنسبة ١٠ في المائة تقريبا في معدل الفقر خلال السنوات الست المقبلة، وتهدف إلى تحويل الفلبين إلى بلد من بلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط بحلول عام ٢٠٢٢. ونظرا لأن نحو ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في البلدان المتوسطة الدخل، حثت على اتباع نهج حساس للفروق في تصنيف البلدان المتوسطة الدخل، لا يقف عند المعيار الوحيد المتعلق بالناتج المحلي الإجمالي. وأعربت عن سعادة وفد بلدها بأن تقرير الأمين العام أشار إلى دليل الفقر المتعدد الأبعاد، الذي يستخدم نهجا مماثلا للنهج الذي وضعته هيئة الإحصاءات الوطنية لبلدها.

٣٧ - واستطردت قائلة إن خطة الفلبين لرؤية عام ٢٠٤٠ ترتكز على نهج محوره الإنسان يعيد التوازن إلى فرص النمو والتنمية في جميع المناطق والقطاعات والفئات الاجتماعية الاقتصادية. ويهدف برنامجها المعجل والمستدام لمكافحة الفقر إلى مساعدة المناطق المتخلفة عن الركب والمناطق الريفية من خلال تيسير نقل البضائع إلى المدن وحتى إلى الخارج، وتعزيز إمكانية الحصول على فرص العمل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتعين على المجتمع الدولي الاستفادة من الدروس المستخلصة من تنفيذ العقد، وخاصة فيما يتعلق بتحسين البيانات ونظم الرصد، وتسخير الشراكات، وتعزيز التبادل العالمي للخبرات، وعرض مبادرات فعالة لمكافحة الفقر، وتهيئة فرص العمل.

٣٨ - **السيد سينها** (الهند): قال إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في السنوات الأخيرة، فلا يزال القضاء على الفقر يمثل التحدي الأكبر الذي يواجه الإنسانية. وعدم المساواة داخل الدول وفيما بينها واضح للعيان، ولا تزال له تداعيات واسعة تشمل النزاع والهجرة الواسعة النطاق. ومكن النمو الاقتصادي السريع ملايين الناس في بلده، الذي يضم سدس سكان العالم، من التغلب على الفقر. وقامت الهند، على وجه الخصوص، باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل مبتكر لضمان الإدماج المالي. وصدرت لأكثر من بليون شخص بطاقات رقم الهوية القومي (آدهار) المستندة إلى بيانات الاستدلال البيولوجي، والتي تتيح الحصول على طائفة واسعة من الخدمات الإلكترونية، وفَتَح نحو ٢٥٠ مليون شخص حسابات مصرفية عن طريق برنامج الخدمات المالية 'جان-دان'، ويجري استخدام تطبيقات الهواتف الذكية على نطاق واسع. ويعتبر نظام رقم الهوية القومي (آدهار)، نظاما فعالا بصفة خاصة في الوصول إلى الفقراء والضعفاء والسكان الريفيين، الذين لولاه لوجدوا أنفسهم مهمشين، وفي تحسين كفاءة نظم الرعاية مع كبح أي تسربات.

٣٩ - وأشار إلى أن حكومة بلده تستخدم أيضا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين فرص الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والمياه الصالحة للشرب، وخدمات الصرف الصحي، وتقوم بوضع نظم لإدارة المعلومات الجغرافية للمياه، وحصر المحاصيل والموارد الطبيعية الأخرى، والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية. وتستثمر بشكل كبير في القطاعين الزراعي والصناعي كليهما، مع القيام في الوقت نفسه بتوفير التدريب المهني بما يوفر

للعمال العمالة المناسبة. ووضعت أيضا إصلاحات لمواءمة الأنظمة الضريبية فيما بين الولايات المختلفة للهند. وأقر عدد من الدراسات الدولية، منها تقرير البنك الدولي عن الفقر وتحقيق الازدهار المشترك لعام ٢٠١٦ بالنجاحات التي حققتها الهند في انتشال السكان من الفقر.

٤٠ - وأضاف أن الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة دعيا إلى إقامة شراكات عالمية حقيقية؛ وتجلى القلق الدولي المتزايد إزاء نزاهة النظم المالية العالمية في المناقشة الجارية بشأن إصلاح مؤسسات بريتون وودز. وحث الدول المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية، ورحب بتحذير الأمين العام من ضرورة ألا يأتي أي تمويل إضافي لأي غرض آخر على حساب تمويل التنمية. وأشار إلى أن بلده سيواصل توسيع شراكاته فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة مع أقل البلدان نموا، بما في ذلك في أفريقيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية. وحث اللجنة على الاستفادة من قدرتها على عقد الاجتماعات من خلال عملية الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لضمان أن ينعكس تركيز خطة ٢٠٣٠ الدؤوب على الفقر في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

٤١ - **السيدة فام** ثاي كيم آنه (فييت نام): قالت إن القضاء على الفقر كان دائما في صميم الجهود الإنمائية في بلدها، الذي يفخر بأنه خفض معدل الفقر إلى النصف. وعلى الرغم من أن عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر شهد انخفاضا في معدل الفقر على المستوى العالمي، فإن التقدم المحرز كان متفاوتا داخل البلدان وفيما بينها. والفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه بشكل متزايد، تُهَمَّش فيها بعض الفئات بسبب الوضع الاجتماعي الاقتصادي، أو نوع الجنس، أو لأسباب ديمغرافية أخرى. وكثير من الأشخاص الذين تمكنوا من الخروج من دائرة الفقر معرضون لخطر السقوط فيها مجددا بسبب الصدمات الاقتصادية أو المتصلة بالمناخ. ويقتضي انتشال الناس بشكل دائم من براثن الفقر معالجة أسبابه الجذرية. ويتعين تهيئة فرص العمل اللائق لتحفيز الاستهلاك والادخار والاستثمار. وينبغي إرساء قواعد التحول الهيكلي من أجل تعزيز القدرة التنافسية العالمية ورفع مستويات المعيشة. ومن شأن تعزيز الحماية الاجتماعية والخدمات العامة وتشجيع المساواة بين الجنسين أن يساعد في بناء القدرة على تحمل الصدمات وضمان توزيع التقدم بصورة أكثر توازنا.

٤٢ - وأشارت إلى أن أهمية السياسات الوطنية ينبغي ألا تحجب أهمية التعاون الدولي. ودعت إلى نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي، وحثت البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية على نحو ما تأكد من جديد في خطة عمل أديس أبابا.

٤٣ - **السيد ساريو** (ملديف): قال إن أي مناقشة لخطة ٢٠٣٠ ينبغي أن تركز أولا وقبل كل شيء على الفقر والجوع. وبلده يمثل قصة نجاح للأهداف الإنمائية للألفية. فالحكومات المتعاقبة في ملديف استثمرت استثمارات كبيرة في مجالات الصحة، والتعليم، ودعم المواد الغذائية التي آتت أُكُلَها في مجال التنمية البشرية. وتعمل ملديف على وجه الخصوص، على الاستفادة من إمكانات الشباب من خلال تعزيز التعلم القائم على المهارات والتدريب المهني. وأطلقت عدة مبادرات لتوسيع فرص العمالة لنحو ٥٠ في المائة من السكان دون سن ٢٥ عاما، منها توسيع مؤسسات التعليم العالي عن طريق الاستثمارات العامة والخاصة، ومنح مرتبات ومنح دراسية للرياضيين.

٤٤ - وأردف قائلا إن جزءا من القفزة في الناتج المحلي الإجمالي مستمد من السياحة وصيد الأسماك، وهما صناعتان

ضعيفتان بشكل كبير في مواجهة صدمات المناخ والسوق. ويقتضي النمو المستدام الحقيقي الاستثمار في التنمية البشرية والتنويع والبنية التحتية القادرة على الصمود. وفي هذا الصدد، وسعت ملديف طائفة الخبرات التي يتيحها قطاع السياحة، مما أدى بالتالي إلى تهيئة مزيد من فرص العمل في المجتمعات المحلية، وأنشأت مناطق اقتصادية خاصة لتركيز الصناعة ورأس المال البشري.

٤٥ - وأضاف أن بلده دعا مرارا إلى مقاييس للتنمية تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وإلى الأخذ في الاعتبار عوامل أخرى، منها مستوى التعرض للمخاطر الاقتصادية والبيئية التي قد تتسبب في تراجع المكاسب، وهي مسألة تثير قلقا خاصا للدول الجزرية الصغيرة النامية. ووفقا لما لاحظه الاقتصاديون في أعقاب تسونامي المحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، فإن نشاط التعمير الذي عادة ما يتبع الكوارث الطبيعية غالبا ما يسجل ارتفاعا خادعا في الناتج المحلي الإجمالي يعد في الحقيقة انعكاسا للتعافي وليس نموا. وثمة مشكلة أخرى مع الناتج المحلي الإجمالي، كمؤشر حصري للتنمية، وهو أنه يسجل الزيادات في الثروة عموما دون أي اعتبار للتوزيع العادل.

٤٦ - **السيدة أورتيز** (هندوراس): قالت إن منطقة أمريكا اللاتينية تسعى إلى تعزيز تنمية شاملة للجميع، من شأنها أن تهيئ فرصا للعمل والأمن الغذائي بوصف ذلك الضامن الأساسي للحصول ليس فقط على الغذاء، بل وأيضا على الخدمات الصحية والتعليم. وينطوي هذا الالتزام على ثلاثة عناصر رئيسية هي: الاعتقاد بأن تعزيز الرفاه والمساواة الاجتماعية يستلزم نموا اقتصاديا متوازنا وعادلا سيعزز العوامل الاقتصادية والاجتماعية بمقياس متساوٍ؛ والاعتراف بضرورة التوزيع العادل وتمتع الفرد بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية؛ واحترام التنوع والخصوصية والهوية لكل منطقة.

٤٧ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها وضعت عددا من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تهيئة الفرص ومكافحة الفقر، وتتبع خريطة الطريق المبينة في برنامج حياة أفضل. وتواصل التشديد على الإنتاج والعمل اللائق عن طريق تصحيح السياسة الاقتصادية لتكون أفضل سياسة اجتماعية.

٤٨ - وأضافت أن من المهم تقليل ثغرات التنفيذ فيما بين البلدان، وخاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل، والحواجز التي تعترض نقل التكنولوجيا. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها إزاء المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تتقيد بالمبادئ الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وخطة عمل أديس أبابا وخطة ٢٠٣٠، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٤٩ - **السيدة نوسكوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن القضاء على الفقر هو بحق هدف محوري لخطة ٢٠٣٠. بيد أن الفقر متعدد الأبعاد ولا يمكن تحديده على أساس الناتج المحلي الإجمالي فقط. وينبغي أن تؤخذ في الحسبان عوامل هامة أخرى، تشمل التفاوتات في مستويات الدخل والتعليم. والبلدان المتوسطة الدخل تقدم أفضل الأمثلة على عدم كفاية المعايير القائمة لتقييم الفقر، لأنها تضم أكثر من ٥٠ في المائة من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر. وبالتالي، فإن بلدها يعتقد أن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ينبغي أن يكون متمايزا، وأن يأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة، انطلاقا من روح المبدأ التوجيهي لخطة ٢٠٣٠، وهو ألا يتخلف أحد عن الركب. ويعمل الاتحاد الروسي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ مشاريع للتنمية الريفية في أرمينيا وطاجيكستان وقيرغيزستان.

٥٠ - وأشارت إلى أن الفقر يؤدي إلى توترات اجتماعية ونزاعات، كما يتضح في بعض أقل البلدان نموا، وخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويمكن لتطوير الإمكانات الصناعية أن يسهم في القضاء على الفقر وأن يفعل الكثير لزيادة فرص العمل. وينبغي لليونيدو أن تواصل القيام بدور نشط في تعزيز التنويع الاقتصادي، ومساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، واستحداث تكنولوجيات حديثة ومعايير. وقد اتخذت بالفعل عددا من المبادرات الهامة لمتابعة إعلان ليما بشأن التنمية البديلة لعام ٢٠١٣، وتقوم بتطوير شراكات مع الحكومات والقطاع الخاص، تؤدي دورا متزايد الأهمية في تعزيز التنمية المستدامة.

٥١ - وأضافت أن الاتحاد الروسي يواصل، بالتعاون مع اليونيدو، مشاريع البنية التحتية لتعزيز القدرة التنافسية لقطاع الصادرات في أرمينيا، وحفز إنتاج مواد البناء في قيرغيزستان، وتحديث صناعة أجزاء السيارات في بيلاروس، ودعم تنمية صناعتها الغذائية، وكذلك المساعدة في تنمية الصناعة الكيميائية الزراعية والهندسة الزراعية في كوبا.

٥٢ - **السيد شاندرا** (إندونيسيا): قال إن الفقر أنجح مجرم على وجه الأرض. فهو يزهق الأرواح ويسلب الناس خياراتهم وأمنهم واعتدادهم بأنفسهم وأملهم في المستقبل. وبلده مثله مثل كثير من بقية العالم، حقق غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بخفض معدل الفقر إلى النصف. ومع ذلك، فإن هدف خطة ٢٠٣٠ المتمثل في القضاء على الفقر تماما سيستلزم حلولا مبتكرة تكفل ألا يعود الفقر إلى التهام الأشخاص الذين انتُشلوا من بين براثنه. وينبغي تسخير جميع التدفقات المالية - الخاصة والعامة، وكذلك المعونة - ويلزم اتخاذ تدابير لتيسير الائتمان، وتعزيز القدرة الإنتاجية، وتحسين البنى التحتية وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة واللائقة للجميع. وينبغي تعزيز التعاون على جميع المستويات، بما في ذلك تبادل التجارب والخبرات ونقل التكنولوجيا وفق شروط متفق عليها. ومن المهم بناء القدرة على تحمل الصدمات مثل الانتكاسات الاقتصادية، وتفشي الأمراض، والكوارث الطبيعية. وينبغي تكييف الاستراتيجيات حسب حالات البلدان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والديمغرافية والجغرافية المحددة.

٥٣ - وأشار إلى أن بلده يدخل المرحلة الثالثة من خطة التنمية الوطنية الطويلة الأجل للفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٥ التي شملت عددا من استراتيجيات الحد من الفقر. ويقدم عنصر الحماية الاجتماعية في هذه الخطة مساعدة صحية للفقراء، بمن فيهم الطلبة الفقراء، تتولى توزيعها المصارف المحلية. وتدعم مصارف إنمائية متعددة الأطراف البرنامج الوطني لتمكين المجتمعات المحلية. وهناك أيضا برنامج ائتماني لتقديم قروض مصرفية مضمونة من الحكومة للمشاريع الصغيرة والتعاونيات. ومع توقع بلوغ معدل النمو أكثر من ٥ في المائة في عام ٢٠١٧، تأمل حكومة بلده في تحقيق تقدم كبير في الحد من الفقر.

٥٤ - **السيد مؤمني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن اليوم الدولي للقضاء على الفقر يشكل فرصة مناسبة للاعتراف بالأهمية المحورية للقضاء على الفقر بالنسبة لإقامة مستقبل مستدام. وجعل بلده الحد من الفقر أولوية وطنية عليا، ويقوم على تنفيذ طائفة واسعة من البرامج لتعزيز النمو الشامل والحد من عدم المساواة. وبينما انخفض مستوى الفقر بالقيمة المطلقة، فإن الفقر النسبي والنمو غير الشامل لا يزالان من التحديات المستمرة. وطلب أن يقدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر مزيدا من التفاصيل في المستقبل بشأن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يعيش حوالي ١٠ في المائة من السكان في فقر مدقع.

٥٥ - وأكد على ضرورة أن يركز المجتمع الدولي على الشراكات العالمية والإقليمية من أجل تهيئة بيئة تمكينية للبلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتيسير التجارة، والوصول إلى الموارد المالية. وتؤدي التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة دورا أساسيا في القضاء على الفقر. وينبغي لليونيدو أن تعمل على النهوض بتنمية البنى التحتية والابتكار بغية تحقيق الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق ببناء بنى تحتية قادرة على الصمود، وتعزيز التصنيع المستدام، وتشجيع الابتكار.

٥٦ - **السيد كونفورو** (مالي): قال إن بلده واءم استراتيجيته للتنمية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ مع خطة ٢٠٣٠ بهدف تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة والحد من الفقر وعدم المساواة. وتشمل الاستراتيجية خمسة مجالات رئيسية هي: تعزيز السلام والأمن؛ وتعزيز إطار الاقتصاد الكلي؛ وتعزيز النمو المستدام المعجل الذي يولد فرص العمل، خاصة للفقراء؛ وكفالة حصول الجميع على الخدمات بشكل عادل؛ وتعزيز التنمية المؤسسية والحوكمة الرشيدة.

٥٧ - وأشار إلى أن حكومة بلده ملتزمة التزاما راسخا بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي من أجل حل الأزمة المتعددة الأبعاد التي عصفت بالبلد منذ عام ٢٠١٢؛ وإلى جانب الجوانب السياسية والأمنية، أولى الاتفاق أولوية للتنمية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على المنطقة الشمالية. ووضعت حكومة بلده خطة للإنعاش في حالات الطوارئ للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وتعمل على وضع استراتيجية إنمائية محددة للمناطق الشمالية وإنشاء صندوق للتنمية المستدامة بمستوى أولي قدره حولي ٤٥٧ مليون يورو.

٥٨ - وأضاف أن حكومة بلده مقتنعة بأن المساواة بين الجنسين أمر أساسي للقضاء على الفقر؛ وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية الوطنية قانونا لوضع نظام حصص يقضي بأن تَشغَل النساء ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من جميع المناصب التي تُشغَل بالتعيين والانتخاب. واعتمدت مالي أيضا خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسياسة جنسانية وطنية مكنت المرأة من أن تكون ممثلة على جميع مستويات الإدارة العامة، بما في ذلك في القوات المسلحة وإنفاذ القانون. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بذل جهود من أجل مكافحة العنف ضد المرأة، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. واستحدثت حكومة بلده أيضا برامج موجهة للمرأة الريفية من أجل تعزيز مهاراتها الإدارية وكفالة المساواة في وصولها إلى جميع الموارد الاقتصادية المتاحة. وحث شركاء البلد في المجالين التقني والمالي على الوفاء بالالتزامات التي قطعوها على أنفسهم في مؤتمري المانحين في بروكسل وباريس، المعقودين في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥ على التوالي.

٥٩ - **السيدة كارابايفا** (قيرغيزستان): قالت إن حكومة بلدها تولي الأولوية للقضاء على الفقر، وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٣، نجحت في تخفيض الفقر المدقع من ١٧,٨ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١٤، رفع البنك الدولي اسم قيرغيزستان من قائمة البلدان الفقيرة ونقلها إلى فئة الدول النامية المتوسطة الدخل.

٦٠ - وأردفت قائلة إن مستوى الفقر لا يزال يمثل مع ذلك مشكلة اجتماعية ملحة. وعلى الرغم من أن حكومة بلدها اتخذت عددا من التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تحسين مستوى المعيشة، فإن التقدم ظل بطيئا بسبب عوامل خارجية من قبيل تقلبات السوق، وتغير المناخ، وانعدام الاستقرار وكذلك الجغرافيا. فالجبال

تمثل أكثر من ٧٠ في المائة من إجمالي المساحة السطحية لقيرغيزستان، والبلد تنقصه أيضا إمكانية الوصول إلى البحر. ونظرا لموقع البلدان غير الساحلية النائي، وتعذر الوصول إليها، وظروفها المناخية القاسية، وعزلتها الإعلامية، فإنه يتعين عليها إنفاق المزيد للحفاظ على مستوى معيشي أساسي، وجميعها عوامل تعرقل قدرتها على القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦١ - وأشارت إلى أن استراتيجية قيرغيزستان الوطنية للتنمية المستدامة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ تشمل مجموعة واسعة من مبادرات الحد من الفقر؛ وبرنامجها لتطوير نظام الرعاية الاجتماعية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ الرامي إلى توفير مساعدة موجهة لأضعف المواطنين وتعزيز العمالة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، زادت الاستحقاقات الشهرية للأسر المنخفضة الدخل بنسبة ١٠,٢ في المائة. وجري الاضطلاع بإصلاحات في نظام الصحة الوطني لكفالة حصول كل مواطن على الرعاية الصحية الملائمة بصرف النظر عن الوضع الاجتماعي أو نوع الجنس. ويجري تنفيذ استراتيجية إنمائية تعليمية للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠، تشمل إدخال إصلاحات على نظام التعليم المهني والتقني مصممة لإعداد أخصائيين مؤهلين لقوة العمل. واستحدث برنامج جديد لمعالجة احتياجات كبار السن تحديدا، وستعدّل المعاشات الآن سنويا من أجل ضمان حد أدنى لمستوى المعيشة.

٦٢ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها تعتقد أن القضاء على الفقر لا يمكن فصله عن القضاء على عدم المساواة بين الجنسين. واعتمدت استراتيجية وطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٢-٢٠٢٠ تشمل أولويات من قبيل المرأة في مجال الاقتصاد، وتعليم النساء والفتيات، والاحتكام إلى القضاء والمساواة السياسية. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تمكين المرأة في جميع المجالات، بمن في ذلك الريفيات والمسنات، وكذلك من تعانين من اعتلال صحتهن والفئات الضعيفة الأخرى.

٦٣ - واختتمت قائلة إن حكومة بلدها تحث جميع البلدان المانحة على الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا.

٦٤ - **السيدة شوو** (سنغافورة): قالت إن نصف قرن مضى على استقلال بلدها، حيث عاش ثلاثة أرباع السكان في مساكن عشوائية في خضم بنية تحتية ونظم صرف صحي مؤسفة. بيد أن عقودا من العمل الشاق جعلت سنغافورة مدينة تتمتع بجودة عالية للحياة، واقتصاد تنافسي، وبيئة مستدامة.

٦٥ - وأشارت إلى أن سنغافورة، كدولة جزرية صغيرة ليس لها إلا مورد وحيد وأمثل هو رأسمالها البشري، شددت على حصول الجميع على التعليم في المستويين الابتدائي والثانوي. ووفقا للبرنامج الدولي لتقييم الطلاب التابع لمنظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، فإن الطلاب السنغافوريين، حتى المنتمين إلى خلفيات غير ميسورة، يحققون تفوقا أكاديميا. وقالت إن حكومة بلدها أطلقت أيضا برنامج 'مهارات المستقبل'، الذي سيعزز المهارات ذات الصلة باقتصاد متغير عن طريق ضمان استمرار التعلم حتى الكبر. وأضافت أن ٩ من كل ١٠ من السنغافوريين يمتلكون منازلهم، بفضل خطط ادخارية طويلة الأجل صممتها الحكومة. وقالت إن حكومة بلدها تنفذ أيضا نظاما إجباريا للتأمين الطبي مع تقديم إعانات تدعم الأسر المنخفضة والمتوسطة الدخل في العلاج بالمستشفيات والرعاية الطويلة الأجل، بغية ضمان ألا تدفع تكاليف الخدمات الطبية غير المتوقعة الناس إلى الفقر.

٦٦ - ومضت قائلة إن سنغافورة تلقت مساعدة دولية عندما كان البلد فتيا. وهي الآن ترد الجميل بتقاسم تجربتها الإنمائية وخبراتها مع البلدان النامية الأخرى. وقدمت تدريبا لأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المسؤولين الحكوميين من ١٧٠ بلدا

من خلال برنامج سنغافورة للتعاون، وقدمت مساعدة تقنية إلى أكثر من ٤٠ بلدا في إطار برامج التدريب في بلد ثالث.

٦٧ - **السيد سكنر - كلي** (غواتيمالا): قال إنه على الرغم من الالتزامات العديدة المقدمة خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، لا تزال بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وخاصة البلدان المتوسطة الدخل، تواجه ثغرات هيكلية هامة مثل انخفاض الإنتاجية، وتخلف في الخدمات الصحية والتعليمية، وتفاوتات مستعصية بين الجنسين، وتفاوتات إقليمية وضعف في مواجهة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، فإن البلدان التي تصدر السلع الأساسية لا تحصل قط على أسعار عادلة أو مجزية؛ وبدلا من ذلك، فإن الأرباح المتأتية من هذه التجارة تذهب دائما إلى البلدان المشترية التي تهيمن على السوق الدولية. وهذا الوضع يتفاقم بسبب الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية، وهو نمط يديم دورة الفقر في العالم النامي ويترك البلدان النامية في حالة غير مستقرة. ويتعين لذلك على كافة الجهات الفاعلة الدولية، بما في ذلك القطاعان العام والخاص، أن تعمل بشكل جماعي من أجل توطيد خطة ٢٠٣٠ بهدف القضاء على الفقر، مع أخذ الشروط الضارة غير المتوازنة للتجارة الدولية في الحسبان.

٦٨ - وأردف قائلا إن غواتيمالا بدأت خطتها للتنمية الوطنية، وهي استراتيجية طويلة الأجل معروفة باسم K'atun، بلدنا غواتيمالا في عام ٢٠٣٢، التي صممت لمواءمة سياستها الإنمائية الكاملة مع أهداف التنمية المستدامة. وستكون هذه الخطة بمثابة خارطة طريق لتحديد أولويات النشاط الاقتصادي المنتج، من خلال تعزيز فرص الحصول على العمالة الكريمة والعمالة الذاتية إلى جانب آليات لزيادة المنافسة بغية الحد من الفقر وعدم المساواة.

٦٩ - وأضاف أن حكومة بلده تولى أيضا اهتماما بالمساواة بين الجنسين، لا سيما وأن المرأة تمثل ما يقرب من ٤٣ في المائة من السكان النشطين اقتصاديا في غواتيمالا، وفقا للأرقام الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاءات. ولذا فمن المهم إيجاد أماكن عمل أفضل في ظروف مهنية واقتصادية متساوية للمرأة.

٧٠ - وأشار إلى أن وفد بلده يأمل في أن تعمل اللجنة جنبا إلى جنب مع اللجنة الثالثة لتوجيه التركيز الكلي إلى معالجة النطاق الكامل لعدم المساواة، وإعداد استجابة ملموسة للأسباب الهيكلية للتخلف، والتهميش، والجوع والفقر، وكلها عناصر تؤدي دورا في إجبار الكثيرين من سكان بلده على ترك منازلهم والهجرة بحثا عن فرص أفضل لهم ولأطفالهم.

٧١ - **السيدة زين الدين** (ماليزيا): قالت إن خطة التنمية في بلدها تشدد على القضاء على الفقر. وحققت ماليزيا الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض الفقر إلى النصف في عام ٢٠٠٠، قبل الموعد المحدد بكثير. ومنذ ذلك الحين، انخفض معدل الفقر إلى ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٤ وتم القضاء فعليا على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠١٥. بيد أن بلدها لن يكتفي بما حققه من إنجازات. فمن خلال تقديم نسخته لدليل الفقر المتعدد الأبعاد، اتسع نطاق قياس الفقر ليتجاوز الدخل لكي يعكس جوانب أخرى للفقر، وهي التعليم والصحة وجودة الحياة.

٧٢ - وأشارت إلى أن حكومة بلدها مصممة على تحقيق قدر أكبر من الشمولية من خلال المبادرات الرامية إلى مواصلة رفع دخول الماليزيين ذوي الدخل المنخفض وتحسين نوعية حياتهم، مع التركيز على الدعم القائم على النتائج والمساعدة المرتبطة بالإنتاجية، بما في ذلك روح المبادرة والتدريب على المهارات، واعتماد التكنولوجيا،

وملكية الأصول والاستثمار في تحسين الاتصالات والمرافق الأساسية. وتهدف، بحلول عام ٢٠٢٠، إلى مضاعفة متوسط الدخل للأسر المعيشية في شريحة الـ ٤٠ في المائة الأدنى في الدخل، وبالتالي الارتقاء بهم إلى الطبقة المتوسطة، ورفع معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة، وتحسين الترابط والتنقل والبنية التحتية في المناطق الريفية.

٧٣ - ومضت قائلة إن الشراكات الدولية والإقليمية هي عنصر أساسي للقضاء على الفقر على الصعيد العالمي. واستمرار الدعم المقدم من البلدان النامية هو أمر حيوي لتهيئة البيئة التمكينية اللازمة وسبل التنفيذ للبلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان المتوسطة الدخل.

٧٤ - **السيدة كالامونا** (زامبيا): ذكّرت بأن أكثر من ٥٠ في المائة من سكان أقل البلدان نموا يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يوميا، وقالت إن بذل جهود عالمية متضافرة من أجل القضاء على الفقر المدقع، يجب أن يحظى بالأولوية. ومن المهم لذلك ضمان اتساق الخطط الإنمائية الوطنية مع خطة ٢٠٣٠. وتلزم أيضا تدخلات عالمية للتشديد على اتباع نهج كلي ومنصف وبعيد النظر إزاء اتخاذ قرارات على جميع المستويات.

٧٥ - وأشارت إلى أن بلدها نفذ تدخلات متعددة للقضاء على الجوع والفقر المدقع في المناطق الريفية، حيث يتركز الفقر. وفي عام ٢٠١٤ عزز بلدها برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية، الذي أطلق في عام ٢٠٠٣، وامتد إلى ٣١ مقاطعة جديدة في جميع أنحاء البلد، وغطى ما مجموعه أكثر من ٠٠٠ ٢٢٢ من الأسر المعيشية التي تتلقى الدعم الآن. وتشمل الاستراتيجيات الأخرى الرامية إلى التعجيل بالحد من الفقر تقديم المساعدة إلى الأسر المعيشية الزراعية، وتعزيز المشاريع البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، والتدريب على المهارات، وبرنامج تمكين المرأة ونظام المنح المالية للطلاب.

٧٦ - وأضافت أن زامبيا تمضي أيضا قدما باستراتيجية للتصنيع وتهيئة فرص العمل، مع التركيز بوجه خاص على التصنيع في المناطق الريفية. وحتى الآن، أنشئت ست مناطق اقتصادية متعددة المرافق، ومجمعات صناعية في جميع أنحاء البلد. ومن المأمول أن تصبح مراكز للامتياز لإضافة القيمة والبحث والتطوير، حيث يحسن رعايا زامبيا مهاراتهم، سواء كموظفين أو كمختصين بالتشغيل.

٧٧ - **السيد كافلي** (نيبال): قال إن الحد من الفقر كان في صميم خطة بلده للتنمية طيلة السنوات الـ ٢٥ الماضية. ووضعت حكومة بلده سياسات وتدابير مؤسسية، يعد فيها تهيئة العمالة حجر الزاوية في جميع مبادراتها. ونتيجة لذلك، انخفض الفقر المدقع إلى النصف خلال العقد الماضي. ومن المتوخى تحقيق تخفيضات إضافية في السنوات المقبلة، وتطمح نيبال إلى الخروج من وضع أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٢، وإن كانت زلازل السنة الماضية وضعت عقبات جديدة في طريق تحقيق ذلك الهدف. وأشار إلى أن الزراعة تمثل العمود الفقري لاقتصاد بلده. وتم التأكيد على التمكين وإدماج المرأة والشباب وجماعات الشعوب الأصلية. ويمثل التعليم عاملا هاما لتحقيق التكافؤ الذي يمكن أن يؤدي إلى توزيع أكثر إنصافا لعائدات التنمية. وتعد السياحة المستدامة مهمة أيضا في هذا الصدد.

٧٨ - ومضى قائلا بيد أن الجهود الوطنية وحدها لن تكون كافية، ويجب أن تستكمل بتدابير دعم دولية تزود أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية بدعم مالي وتقني معزز ويمكن التنبؤ به ومستدام يناسب احتياجاتها المحددة. وينبغي أن تولى البلدان مثل نيبال، الخارجة من صراع وكوارث، الأولوية.

٧٩ - **السيدة هرنانديز فاسكويز** (المكسيك): قالت إن الفقر ينتهك كرامة الناس، ويحد من حقوقهم وحرياتهم الأساسية ويمنعهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وهي أمور تعوق جميعها اندماجهم الكامل في المجتمع. وهو ظاهرة متعددة الأبعاد تؤثر أيضا على مجالات أخرى، منها التعليم والخدمات الصحية والتغذية والسكن. ومن ثم تلزم صكوك عالمية للحصول على بيانات دقيقة ومصنفة لا تقف عند قياس نصيب الفرد من الدخل.

٨٠ - وأشارت إلى أنه في ضوء التقدم المتفاوت المحرز في الحد من الفقر في أنحاء مختلفة من العالم، ينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الفقر في المناطق الريفية وفي صفوف النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وجماعات الشعوب الأصلية والمهاجرين. ويستلزم التغلب على الفقر سياسات عامة تعزز وظائف جيدة الأجر، مع تغطية للحوادث والمرض؛ وتوفير تعليم ابتدائي وثانوي للجميع؛ ورعاية صحية؛ والحصول على السكن الملائم والتغذية الصحية.

٨١ - وأضافت أنه نظرا لأن الفقر يشكل مسألة شاملة، فلا يمكن لأي بلد أن يواجه تحدياته بمفرده. ولن يمكن التصدي له إلا من خلال إيجاد توازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي: السلام والتنمية وحقوق الإنسان. ويتعين التصدي لأسباب الفقر؛ والمجتمع الدولي عليه التزام بتعزيز التنمية كشرط مسبق لتحقيق سلام مستدام. ولذلك فإن القضاء على الفقر ليس تحديا فحسب بل إنه أولوية أخلاقية واجتماعية واقتصادية أيضا. ومن المهم الاعتراف بأن البلدان المتوسطة الدخل هي موطن غالبية فقراء العالم، وأنها تواجه تحديات إنمائية مستمرة.

٨٢ - ومضت قائلة إن التعاون لتحقيق التنمية الصناعية المستدامة أمر أساسي أيضا ويستلزم مشاركة قطاع الأعمال. وتقر حكومتها بأهمية تعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية من أجل توسيع الاستثمار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والقضاء على الفقر لن يمكن أن يتحقق بدون مشاركة كاملة من القطاع الخاص؛ ويمكن للتنمية الصناعية أن تتيح عملا لائقا للشباب، وتشكل أيضا عاملا حفازا للتنمية العلمية والتكنولوجية وللبنية التحتية دعما للتنمية المستدامة، مما سيعزز الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع والقضاء عليه.

٨٣ - **السيد سوبرال دوارتي** (البرازيل): قال إن الطابع المتعدد الأبعاد للفقر ينعكس في الطابع العالمي لخطة ٢٠٣٠؛ فتحقيق الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، لا ينفصم عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٦ الأخرى. وحُدِدَت وسائل تمويل التنمية، وبالتالي مكافحة الفقر في خطة عمل أديس أبابا. والمجتمع الدولي يمتلك بالفعل الأدوات والالتزام السياسي والمعرفة للتصدي لهذه المسألة؛ ويجب الآن أن يمنح الأولوية إلى الإجراءات الفعالة والتغيير الهيكلي. وينبغي للوكالات والصناديق والبرامج أن تسهم في تهيئة بيئة دولية تمكينية تؤدي إلى القضاء التام على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٨٤ - وأوضح أن تجربة بلده خلال العقد الماضي أثبتت أن التوسع الاقتصادي وقوى السوق لا يمكنهما وحدهما أن يوفرا حلولا طويلة الأجل للقضاء على الفقر. ومن الضروري تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية عن طريق برامج التحويلات النقدية المدمجة إدماجا تاما في نظم الصحة العامة والتعليم. وفي البرازيل، حسنت برامج من هذا القبيل حصول القطاعات الأكثر فقرا والأكثر تهميشا في المجتمع على الخدمات المالية، وأدت إلى إزالة البرازيل من خريطة الجوع في العالم لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وتؤدي المرأة دورا رئيسيا في البرازيل كمحور تركيز رئيسي للتحويلات النقدية المشروطة، مما مكنها من حيث مشاركتها بشكل كامل وعلى قدم المساواة واضطلاعها بالقيادة، وعزز كفاءة البرامج ذاتها.

٨٥ - وأضاف أنه بغية تحقيق مكاسب دائمة، يلزم نهج متوازن يقدر حقوق الإنسان وعدم ترك أحد يتخلف عن الركب، ويمكن الناس من كسر حلقة الفقر من حيث جانبه المتعدد الأبعاد والمشترك بين الأجيال. وفي هذا الصدد، يؤيد بلده إعلان عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر، الذي يبدأ في عام ٢٠١٨، بغية الحفاظ على زخم الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٨٦ - **السيد باما** (بوركينا فاسو): قال إن حكومته تعطي أولوية عالية للقضاء على الفقر. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، اعتمدت الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى إصلاح المؤسسات، وتحديث الإدارة العامة، وتنمية رأس المال البشري، وتنشيط القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وتضم الأهداف الاستراتيجية للخطة الغايات الرئيسية لأهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها، بهدف تحسين إدماج النمو الاقتصادي والتحول، والحد من عدم المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية. وصُممت الخطة لتوجد حوالي ٥٠ ٠٠٠ فرصة عمل سنويا، وتقلص معدل الفقر من ٤٠ في المائة إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠.

٨٧ - وأكد إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكن القضاء على الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠ في جميع أنحاء العالم إذا تصرفت البلدان في تآزر من خلال تعزيز شراكات لدعم التحول الهيكلي للاقتصادات الوطنية.

٨٨ - **السيد كونتي** (غينيا): قال إنه بوضع هدف القضاء على الفقر والجوع في صلب خطة ٢٠٣٠، فإن المجتمع الدولي بعث برسالة إلى الفقراء في جميع أنحاء العالم، بأنهم يمكنهم الاطمئنان إلى أن ١٥ عاما هو الموعد النهائي الرسمي لإنهاء الفقر المدقع. إلا أن هذه الرسالة ستكون بمثابة وعود جوفاء بدون التمويل اللازم للتنفيذ الفعال لخطة ٢٠٣٠. ويجب الاستفادة من جميع الموارد الداخلية والخارجية المتاحة من القطاعين العام والخاص على السواء. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتيح الالتزامات المتفق عليها في إطار خطة عمل أديس أبابا تعبئة واسعة النطاق للموارد اللازمة للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وينبغي أن يعتمد عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر على إنجازات العقد الأول في دعم الهدف النهائي المتعلق بالقضاء على الفقر في إطار التنمية المستدامة. ومن المهم للمجتمع الدولي استيعاب الطابع المتعدد الأبعاد للفقر الذي يتجاوز انعدام الدخل أو إمكانية الحصول على سبل العيش.

٨٩ - وأشار إلى أن حكومة بلده وضعت خطة خمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ من أجل معالجة المسائل الرئيسية مثل مكافحة الفقر؛ وتحسين الحوكمة؛ وتنويع وتوسيع الاقتصاد؛ وتطوير البنى التحتية وتحسين الأمن والدفاع. وستكون الخطة، التي تتناول أيضا مسائل الرفاه والمساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، بمثابة إطار مفاهيمي للمساعدة المقدمة من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لبلده.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.